اقتصاد

بعد عودته من روسيا

رئيس هيئة التخطيط لـ«الوطن»: مقترحات سورية لموسكو للاستثمار في الطاقة والنفط

علي محمود سليمان

بين رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي قيس خضر أن الوفد الفني السوري الذي قام بزيارة مؤخراً إلى جمهورية روسيا الاتحادية، عقد اجتماعاً موسعاً مع المسؤولين في وزارة الطاقة الروسية وعدد من ممثلي الشركات الروسية المهتمة بالاستثمار في قطاع الطاقة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح خضر بأن اللقاء تناول مسائل التعاون المشترك في مجال الطاقة ولاسيما في قطاعي النفط والكهرباء، حيث قدم ممثلو الجانب السوري عرضا مفصلاً عن واقع قطاع الطاقة في سورية وعن الآفاق الواعدة لاستثماره، وخاصة في فترة ما بعد الأزمة في سورية وإعادة الإعمار، مشيراً إلى أن الجانب الروسي المتمثل بالشركات المهتمة بشأن قطاع الطاقة في سورية تقدمت بعدد من الأسئلة والاستفسارات حول واقع الاستثمار في هذا المجال وظروف العمل وغيرها من المسائل التي تتعلق بالشأن الفني والعملي للاستثمار، وقد أجاب الوفد الفني السوري عن كل الاستفسارات موضحاً كل التفاصيل فيما يتعلق بالاستثمار في سورية ضمن قطاع الطاقة.

ولفت إلى أن الوفد الفني السوري أودع لدى الشركات الروسية المهتمة بالاستثمار في سورية، كل المقترحات الاستثمارية على أن تتم دراستها من الشركات الروسية، واتفق الجانبان على استمرار التنسيق المشترك بهدف الوصول إلى صيغ تعاون مشتركة تلبي مصلحة الطرفين آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الراهنة والفرص المستقبلية الواعدة ولاسيما بعد لحظ التاريخ الطويل لوجود الشركات الروسية في السوق السورية.

وأضاف رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي بأن هذه الزيارة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، وما يتم حالياً هو استمرار للتفاوض والتنسيق بين الجانبين السوري الروسي للوصول إلى أفضل صيغ الاستثمار، موضحاً بأن المقترحات الاستثمارية المقدمة من الجانب السوري تتضمن عدداً من المشاريع الجديدة في قطاع الطاقة إضافة إلى مشاريع لإعادة تأهيل بعض المواقع وآبار النفط التي دمرها الإرهاب، مؤكداً أن الجانب السوري لم يكن قد خطط فحسب لخريطة استثمارية طاقوية قصيرة الأمد تأخذ بعين الاعتبار ترميم مواقع الإنتاج الطاقوي بل كانت النظرة أبعد من ذلك، إذ تم طرح مشاريع إستراتيجية تتعلق بمرحلة ما بعد الأزمة كلها، على اعتبار أن الجانب السوري لم يفاوض فقط محكوما بمرحلية فترة الأزمة بل بمرحلة التخطيط لقطاع طاقوي قادر على تلبية احتياجات التنمية المرحلية والمستقبلية.

وأشار خضر إلى أن الواقع الحالي لسوق الطاقة يعتبر غير جذاب للاستثمارات نتيجة الانخفاض الكبير لأسعار الطاقة مع استمرار ارتفاع تكاليف الاستثمار، ما أدى لانخفاض العائدات، ولذلك هناك شبه تريث في إطلاق هذا القطاع، وهو أمر لم يغب لدى الجانب السوري الذي يعي جيداً حساسية المرحلة الحالية للاستثمار في القطاع الطاقوي في ظل انخفاض أسعار المشتقات النفطية على وجد التحديد ما يقلل من عائدية وربحية الاستثمار المشاريع المطروحة إلا أن مجال اللقاء والتعاون مع الشريك الروسي لم يكن مرحلياً بل يتجاوز ذلك إلى المدى الطويل.

وفي السياق ذاته كان سفير سورية في موسكو الدكتور راض حداد عقد لقاء مع ألكسي ميللر رئيس شركة الغاز الروسية «غازبروم»، وبحثا آفاق التعاون بين سورية وروسيا. حيث نقلت وكالة نوفوستي الروسية عن الشركة الروسية ما صرحت به ضمن بيانها حول اللقاء بأن «الجانبين بحثا الوضع الحالي لصناعة النفط والغاز السورية كما تبادلا وجهات النظر حول آفاق التعاون الثنائي بعد استقرار الوضع في سورية».

وكان وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم أكد خلال لقائه نائب رئيس الوزراء الروسي ديميتري روغوزين في تشرين الثاني الماضي في موسكو أن إعطاء الأولوية في مرحلة إعادة الإعمار ستكون لشركات الدول التي وقفت إلى جانب سورية ولاسيما الشركات الروسية.

الحكومة تستمع لميالة حول سعر الصرف

الحلقي: استنفار وحملة لضبط الأسعار والحد من ارتفاع اللحوم حالات فساد من بعض العاملين في الهلال الأحمر

الوطن

بحث مجلس الوزراء في جلسته الدورية يوم أمس مشروع قانون إيقاف عمليات تسجيل الحقوق العينية العقارية في الجهات المخولة قانوناً مسك سجلات ملكية وذلك في الدوائر العقارية المغلقة بسبب الأوضاع الأمنية الطارئة ويحدد تاريخ البدء بذلك وتاريخ انتهائه بقرار من الوزير المختص بناءً على اقتراح المحافظ بعد استطلاع رأي المديرية المعنية، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره. كما بحث مشروع القانون الخاص بخزانة تقاعد المعلمين واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

وخلال الجلسة أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أهمية الدور التشاركي بين الحكومة والسلطة التشريعية الذي يساهم في تعزيز مقومات صمود الدولة والشعب السوري وجيشنا الباسل في وجه الإرهاب والحرب الاقتصادية الجائرة على سورية ورسم السياسات الوطنية التي تعزز قدرات الدولة السورية والاقتصاد الوطني.

وأكد أن كل ما طرح من قضايا خدمية واجتماعية واقتصادية سوف تتم متابعتها من مجلس الوزراء بهدف المعالجة واتخاذ قرارات تساهم في دفع العملية الإنتاجية والاقتصادية قُدماً إلى الأمام، مؤكداً حرص الحكومة على الاهتمام بالقطاع العام لدوره المهم والرائد في الحفاظ على هيكل الدولة والدفاع عن مشروعها السياسي والتنموي المقاوم وكخط دفاع أول عن المصالح الاجتماعية ولا سيما للطبقات الفقيرة والمتوسطة.

كما أشار إلى اهتمام الحكومة بالمؤتمرات النقابية العمالية السنوية وما طرح فيها من قضايا عمالية وخدمية واقتصادية وهموم معيشية بهدف الارتقاء بأداء القطاعات كافة وتحقيق طموحات عمال الوطن وخاصة إنجاز قانون العاملين الأساسي والمراتب الوظيفية ومشروع التأمين الصحي وحل مشكلة المشافي الخاصة وضبط أسعار المستلزمات الطبية الجراحية وموضوع العمال المؤقتين ومشكلات اللباس العمالي.

ولفت إلى العديد من القضايا المطروحة من وسائل الإعلام المختلفة وخاصة أهمية إنجاز قانون الأحياء المائية من وزارة الزراعة بهدف حماية الأحياء المائية والثروة السمكية في سورية وضرورة الاهتمام بالثروة السمكية وتنميتها من أجل توفيرها في الأسواق وبأسعار مقبولة إضافة إلى حمايتها من المخاطر التي تتهددها والاهتمام بمسامك سهل الغاب المائية وحمايتها من المخاطر ومراقبة واقع عمل مسامك القطاع الخاص من حيث الترخيص ونوعية الغذاء من وزارة الزراعة. وأشار إلى أهمية قيام مديريات الخدمات والبلديات في المدن والمناطق والأحياء بالاهتمام بالنظافة العامة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

كما أشار إلى متابعة الحكومة الواقع الخدمي والمعيشي في مدينة حلب من خلال سعيها الجاد إلى تذليل معوقات وصول الطاقة الكهربائية ومعالجة مظاهر الخلل كافة في المدينة وتوفير الحماية الأمنية اللازمة لمدينة الشيخ نجار الصناعية. ونوه باهتمام الحكومة بضرورة توافر الأدوية كافة في الصيدليات وخاصة المضادات الحيوية وطلب من وزارة الصحة متابعة واقع معامل الدواء الخاصة بإنتاج مضادات الالتهاب الحيوية للأطفال وخاصة الشرابات منها.

وبيّن الحلقي متابعة الحكومة لموضوع محاربة الفساد الإداري والمالي بجميع مكوناته وهناك ملفات عديدة وقضايا تتابع من الجهات الرقابية والقضائية، إضافة إلى متابعة تقييم أداء الإدارات والعاملين في الدولة حرصاً من الحكومة على إصلاح الوظيفة العامة ومنع هدر المال العام وتخفيف الإجراءات أمام المواطنين وإنجاز مشروع قانون المراتب الوظيفية بهدف الربط بين الكفاءة والإدارة من جهة والحوافز من جهة أخرى وتحقيق قفزة نوعية في أداء القطاع الحكومي وتحصينه وتطويره وصولاً إلى مبدأ تكافؤ الفرص خلال التقويم للمراتب الوظيفية للعاملين في الدولة.

كما أشار إلى الأعمال الإغاثية التي تقدم للمناطق المحاصرة من المجموعات الإرهابية المسلحة وتقديم المساعدات الإغاثية لأهالي دير الزور والفوعة وكفريا، مثمناً صمود أهلنا في قريتي نبل والزهراء وبطولات جيشنا الباسل في فك الحصار ورفع المعاناة عن أهالي نبل والزهراء الصامدتين، مشيراً إلى المساعدات الإغاثية التي تم إدخالها إلى قريتي نبل والزهراء من مواد إغاثية وصحية ومشتقات نفطية، مبيناً وجود بعض حالات الفساد من بعض العاملين في الهلال الأحمر في إطار توزيع السلل الإغاثية، وتقوم الهيئة العليا للإغاثة بمتابعة هذا الواقع ومعالجته.

وأوضح الإجراءات الأمنية التي اتخذت بهدف تعزيز الاستقرار والأمان في مدينة حمص التي عانت كثيراً الإرهاب والتفجيرات الإرهابية، إضافة إلى معالجة الواقع الصحي في مدينة حمص من خلال إعادة تأهيل كل من مشفى الزهراء وكرم اللوز وبناء طوابق إضافية بشكل عاجل وتوفير تجهيزات طبية جديدة وأيضاً إعادة تأهيل أحد مباني كلية الطب البشري بجامعة حمص وتحويلها إلى مشفى جامعي مؤهل للقيام بتقديم الخدمات الطبية والأدوية، إضافة إلى الاهتمام بالواقع الطبي والصحي في مدينة دير الزور.

ووجه الحلقي بإمكانية نقل مقر دوام العاملين في المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي (المؤسسة العامة لسد الفرات) إلى مدينة حلب. وعن واقع الأسعار في الأسواق طلب الدكتور الحلقي من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التشدد في ضبط الأسعار في الأسواق وزيادة عدد الدوريات وتفعيلها والتوسع في افتتاح منافذ تدخل إيجابي وإيجاد خطة طوارئ واستنفار أجهزة الوزارة ومديريات التجارة الداخلية في المحافظات من أجل القيام بحملة واسعة لضبط الأسعار والحد من ارتفاع أسعار اللحوم.

وأشار إلى واقع سعر صرف الليرة السورية والتحديات التي تواجهها والإجراءات الحكومية المعتمدة لتعزيز سعر صرف الليرة السورية.

كما قدم حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة عرضاً للإجراءات التي تم اتخاذها لتعزيز مقومات استقرار سعر صرف الليرة السورية.

بدوره قدم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور قيس خضر عرضاً لنتائج زيارته الناجحة لجمهورية روسيا الاتحادية وما تم التوصل إليه من نتائج تسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين وتوسيع قاعدة التجارة البينية وتأمين مستلزمات صمود الشعب السوري.

ووافق مجلس الوزراء على قرار باعتماد لائحة الجزاءات المتضمنة تحديد المخالفات المرتكبة والجزاءات الإدارية والغرامات المالية والإجراءات العلاجية التصحيحية التي تفرض على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المخالفين للالتزامات المفروضة عليهم بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته «ورد من مصرف سورية المركزي وأوصت اللجنة الاقتصادية بالموافقة عليه».

كما وافق مجلس الوزراء على القرار باعتبار جميع الوحدات الإدارية في المحافظات لعام ٢٠١٦ من الوحدات الإدارية ذات الصفة السياحية والأثرية والتنموية وتوزع النسبة المخصصة لها البالغة ١٧٪ من الإيرادات الفعلية والواقع الفعلي لهذه الوحدات واعتبار مدن «اللاذقية- طرطوس- بانياس- جبلة» موانئ بحرية.

ووافق مجلس الوزراء على زيادة جعالة الإطعام المخصصة للعسكريين والمبدلين. وذلك بنسبة ٢٥ بالمئة عما هو عليه حالياً.

وزير العمل لـ«الوطن»: تأخير قانون العاملين سببه «المراتب الوظيفية»

نواب «الشعب» يطلبون التدقيق في الخلل بمنظمة الهلال الأحمر ووزيرة الشؤون الاجتماعية ترد: الملف أصبح أمام الحكومة

الوطن

مطالب واستفسارات عديدة تقدم بها أعضاء مجلس الشعب إلى وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل أكدوا فيها ضرورة إيجاد حل جذري لموضوع توظيف العاملين معتبرين أن هذا الهاجس هو الأهم للمواطن ولا سيما في ظل الظروف الراهنة وحالات الغلاء التي لا حدود لها، مؤكدين أهمية تثبيت العاملين المتعاقد معهم من خلال برنامج تشغيل الشباب الذين مضى على تعيينهم خمس سنوات ورفع نسبة التعيين لذوي الاحتياجات الخاصة في الجهات العامة والخاصة من ٤ بالمئة إلى ١٠ بالمئة.

إضافة إلى ضرورة أن يشمل التعويض المعيشي المتقاعدين، إضافة إلى أهمية النظر في موضوع العاملين الذي تم صرفهم من الخدمة وثبتت براءتهم بالقانون. كما اتفق العديد من الأعضاء على أهمية وضع آليات جديدة لإجراء المسابقات والتعيين بحيث تكون محصورة بوزارة العمل ولمرة واحدة سنوياً ليتم توزيع الناجحين إلى المؤسسات الحكومية وفقاً لاحتياجاتها مطالباً بضرورة مراقبة عمل الجمعيات وأنشطتها كما طالب أحد النواب بضرورة إعادة الملف الإغاثي إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، معتبراً أن الملف هو من صميم عمل الوزارة ولا سيما في الظروف الراهنة.

كما أشار بعض النواب إلى أهمية محاربة ظاهرة التسول وخاصة أنها أصبحت منظمة الأمر الذي يفترض وجود إجراءات صارمة في الحد من هذه الظاهرة. كما ركز البعض على تعديل قانون الجمعيات المعمول به منذ عام ١٩٥٨ حتى تستطيع الجمعيات القيام بالأعمال والمسؤوليات الملقاة على عاتقها وخاصة في ظل الأزمة.

وأكد نواب أهمية وضع خطط للجمعيات الأهلية بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية بحيث تركز في قسم من أنشطتها وبرامجها للعناية بذوي الشهداء وموضوع التعاقد مع أسر الشهداء لجهة تعيينهم بالمؤسسات الحكومية متسائلاً عن سبب عدم فرز المهندسين خريجي عام ٢٠٠٤.

وطالب عضو المجلس مجيب الدندن بتعديل المواد الواردة في القانون الأساسي للعاملين في الدولة المتعلقة بصرف العاملين من وظائفهم بحيث تكفل التعديلات ضمان عودة العامل إلى وظيفته في حال لم تثبت إدانته بالقانون، داعياً إلى ضرورة إعطاء العاملين حقهم الذي كفله الدستور لجهة منحهم الإجازة بلا أجر أو الاستقالة ومراعاة ظروفهم ووضع تصنيف وظيفي واضح ضمن الهيكليات الإدارية بحيث تضمن العدالة للعاملين وشاغلي هذه الوظائف.

بدورها طالبت عضو المجلس ناهد المعلم بإجراء تقويم عمل الجمعيات العاملة على أرض الواقع وإغلاق المخالفين منها، لافتة إلى أهمية وضع آلية لحفظ وثائق الخاصة بالعاملين حفاظاً على استحقاقاتهم وحقوقهم المالية.

ودعا عضو المجلس وليد أبو عسلي إلى دراسة زيادة النسب الخاصة بالعاملين المصابين بالعجز الوظيفي، إضافة إلى إصدار بطاقات لمصلحة ذوي الاحتياجات الخاصة بحيث تكون معتمدة من جميع الجهات.

ولفت بعض النواب إلى ضرورة مراقبة عمل فروع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري والمحسوبيات التي تحدث فيها على حين طالب أحدهم من وزارة الشؤون الاجتماعية بضرورة العمل على بناء الإنسان والأجيال الناشئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وخاصة الطلاب الذين تعرضوا للتشرد نتيجة إرهاب التنظيمات المسلحة.

من جانبها بيّنت وزيرة الشؤون الاجتماعية ريما القادري أن الوزارة ستركز في المرحلة القادمة على موضوع التنمية الاجتماعية وليس الإغاثة الاجتماعية كون التنمية تشكل البنية الأساسية للنهوض والبناء المجتمعي في المناحي الأخرى، مبينة أن الوزارة أعدت مقترحات تتعلق ببعض حالات الخلل في عمل منظمة الهلال الأحمر العربي السوري تم رفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء للنظر فيها، مشيرة إلى أن الوزارة تسعى من خلال إستراتيجيتها ورؤيتها إلى محاربة جميع الظواهر السلبية بالمجتمع ومنها التسول وذلك من خلال تضافر جهود القطاعين العام والأهلي والوصول إلى حالات التسول في جميع المناطق عبر خط ساخن وتحديد دوافع هذه الظاهرة بشكل دقيق لإيجاد الآلية العملية المناسبة للحد منها وإحداث مراكز لإعادة تأهيلهم وتقديم الخدمة المناسبة لحالات العوز الاجتماعي.

وأشارت القادري إلى أن الوزارة تركز في عملها على حقوق الأطفال والأيتام منهم وذلك بالتعاون مع وزارات الداخلية والعدل والتربية والجهات المعنية لرصد جميع الانتهاكات التي تحصل بحقهم والتصدي لها وفقاً لكل حالة، مبينة أن الوزارة تعد مشروع قانون لحقوق الطفل سيتم رفعه إلى مجلس الوزراء قريباً. ولفتت إلى أن مشروع قانون المنظمات غير الحكومية الذي تعده الوزارة وضع الإطار القانوني والتشريعي الذي سيحكم عمل الجمعيات الأهلية وضبطها وتنظيم الجهود المجتمعية والاستفادة من الطاقات لدى المجتمع الأهلي والاتجاه نحو الجوانب التنموية والتمكينية.

مؤكدة أن الوزارة لديها خطة تعنى بشؤون ذوي الشهداء من خلال بعض وحدات التنمية الريفية التابعة للوزارة عبر دورات تأهيلية للمجتمع المحلي وتمكين الأشخاص على إقامة مشروعات خاصة صغيرة ومتوسطة، وسيتم تعميمه في حال الحصول على النتائج المطلوبة، لافتة إلى أن الوزارة تسعى إلى رفع نسبة المعينين من المعوقين بالجهات العامة إلى ٧ بالمئة.

من جهته أكد وزير العمل الدكتور خلف العبد الله أن مشروع قانون العاملين الأساسي الجديد سيعالج الكثير من المشكلات والقضايا التي تخص العمال ولا سيما أن هناك بعض النصوص القانونية النافذة حالياً غير قادرة على حل بعض المشكلات الناشئة خلال الأزمة.

ولدى استفسار «الوطن» عن أسباب التأخر في إصدار مشروع القانون بيّن الوزير أنه كان من المفترض أن يكون نافذاً لولا موضوع المراتب الوظيفية الذي تم إدراجه مؤخراً، وهي من اختصاص وزير التنمية الإدارية الذي تعهد للحكومة أنه سيكون جاهزاً خلال ١٥ يوماً. مشيراً إلى أن الوزارة قد أعطيت مهلة ٦ أشهر للتقدم بمشروع القانون وخلال شهر أيار كنا قد انتهينا من أعداد الصيغة النهائية له وبانتظار استكماله وفق توجهات الحكومة، مؤكداً أنه سيتم تقديمه إلى مجلس الشعب خلال فترة قصيرة.

لافتاً إلى أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحملت الكثير من المسؤولية نتيجة عدم وجود وثائق كاملة أثناء تسديد رواتب المتقاعدين نتيجة ضياع وتلف الكثير من الأوراق والثبوتيات جراء الأعمال الإرهابية في بعض المناطق.

وبيّن أن أي عامل لديه ٢٥ سنة خدمة بغض النظر عن عمره يمكنه التقدم بطلب الإحالة على التقاعد، لافتاً إلى أن بعض الأنظمة الاقتصادية المتطورة لا تلجأ إلى التقاعد المبكر لأنه يرهق صناديق الضمان الاجتماعي فيها.

وأشار إلى أنه تمت إعادة إجراء المسابقة المعلن عنها في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لأن عدد الناجحين فيها لا يتناسب مع الاحتياجات المطلوبة، مؤكداً أن عقود العاملين وفق برنامج تشغيل الشباب سيتم تجديدها سنوياً وبشكل تلقائي.

وأحال المجلس مشروع القانون المتضمن تعديل الفقرة أ من المادة ٢٣ وتعديل المادة ٢٤ والفقرة أ من المادة ٢٥ من القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٧ الناظم على خزانة تقاعد المهندسين الزراعيين.

دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية
للشركة السورية الوطنية للتأمين ش.م.م

يسر مجلس إدارة الشركة السورية الوطنية للتأمين ش.م.م دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية والذي سيعقد في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٢/٢٥ في فندق البلوتاور - قاعة أمسية وذلك للبحث في جدول الأعمال الذي يتضمن :

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية ٢٠١٥ وإعطاء القرار بالمصادقة عليه.
٢. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٥ وإعطاء القرار بالمصادقة عليه.
٣. مناقشة الحسابات الختامية كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ وإعطاء القرار بالمصادقة عليها.
٤. انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠١٦ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
٥. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠١٥.
٦. إقرار تعويضات مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٥.
٧. إقرار مكافآت مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٥.
٨. تعيين الأرباح التي يجب توزيعها عن عام ٢٠١٥ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وإقرار توزيعها.
٩. انتخاب مجلس إدارة للشركة

وفي حال عدم توفر النصاب في الجلسة المذكورة فسوف تعقد الجلسة الثانية في الساعة الثانية عشرة من نفس اليوم وفي نفس المكان.

التسجيل لحضور الاجتماع :

على السادة الراغبين بحضور الاجتماع أن يقوموا بالتسجيل في :

مقر الشركة بدمشق - الجسر الأبيض - شارع النهر - بناء الشركة السورية الوطنية للتأمين اعتباراً من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الرابعة مساءً من يوم ٢٠١٦/٢/١٠ ولغاية الساعة التاسعة صباحاً من يوم الخميس ٢٠١٦/٢/٢٥ وأن يحضر معه ما يثبت عدد الأسهم التي يحملها بالإضافة إلى إثبات الشخصية ثم ينتقل التسجيل لغاية الساعة ١١ صباحاً موعد انعقاد الهيئة العامة إلى القاعة التي سيعقد فيها الاجتماع .

يجوز التوكيل لحضور الاجتماع وفق الشروط التالية :

- يجوز التوكيل بالإنابة أو بكتاب صادر عن المساهم الموكل أو وكالة رسمية مصدقة.
- لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها الوكيل بصفته وكيلاً عن ١٠% من رأسمال الشركة .
- يتم تسجيل كتاب الوكالة لدى أمين سر المجلس لاعتماده .

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالشركة على الرقم ٩٢٤٨ ١١ ٩٦٣+ ، فرعي ٤٢٢ .

مجلس الإدارة